

عقب تصديق السيد رئيس الجمهورية على قانون الاستثمار وبناء على تكليف السيد رئيس الوزراء د.د.سحر نصر تصدر قرارا بتشكيل لجنة من الوزارات للانتهاء من اللائحة التنفيذية للقانون وزير الاستثمار والتعاون الدولي: تقديم مسودة اللائحة التنفيذية للقانون بعد التنسيق مع باقي الوزارات لمجلس الوزراء خلال شهر..واللجنة ستتولى إدخال كافة المقترحات في اللائحة الوزيرة تتقدم بالشكر لأعضاء مجلس النواب ورؤساء اللجان والوزراء على دورهم في انجاز قانون اشادت به مختلف الهيئات الدولية

القاهرة في 2017/3/17

عقب تصديق السيد الرئيس/ عبد الفتاح السيسي، على قانون الاستثمار الجديد ونشره في الجريدة الرسمية، وبناء على تكليف السيد المهندس/ شريف اسماعيل، رئيس مجلس الوزراء، اصدرت الدكتورة سحر نصر، وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، قرار بتشكيل لجنة لانتهاء من مسودة اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار، تضم ممثلين عن عدد من الوزارات.

وأوضحت الوزيرة، أن اللجنة ستتولى إدخال كافة اقتراحات الوزارات في اللائحة، قبل عرضها على مجلس الوزراء، ثم اصدارها من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء، خلال 90 يوم مثلما حدد القانون.

وقدمت الوزيرة، الشكر والتقدير للدكتور على عبد العال، رئيس مجلس النواب، ورؤساء وأعضاء اللجان الاقتصادية والسياحة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعة، وكافة أعضاء مجلس النواب، وكافة الوزراء على دورهم في انجاز قانون الاستثمار الذى خرج فى أفضل صورة ممكنة، والذى اشاد به الهيئات الدولية كقانون جاذب للاستثمار.

وذكرت الوزيرة، أنه تم عمل كتيب عن الفرص الاستثمارية في كافة المجالات بالتعاون مع الوزارات المختلفة وإضافتها للخريطة الاستثمارية، لافتة إلى أن القانون نص على وضع حوافز استثمارية بالمحافظات الأكثر احتياجا، والتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء من اجل تحديد هذه المحافظات. وأشارت الوزيرة إلى أن مركز تقديم الخدمات للمستثمرين يهدف إلى تقليل البيروقراطية، وتقديم خدمات إلكترونية للمستثمرين ومساعدتهم على إنشاء شركاتهم الإلكترونية، موضحة أن القضاء على البيروقراطية سيحدث عن تطويق تحديد توقيتات زمنية محددة لسرعة الإنتهاء من الإجراءات، واكتساب الشركة الشخصية الاعتبارية بمجرد صدور شهادة تأسيسها، واستحداث نظام مكاتب الاعتماد، المرخص لها من الجهات المعنية لفحص المستندات والتأكد من استيفاء المشروع للشروط والإجراءات اللازمة لبدء التنفيذ.

وذكرت الوزيرة، أن الهيئة العامة للاستثمار، ستقوم سنوياً بنشر قائمة الشركات التي تستفيد من الحوافز المنصوص عليها في القانون في تقرير تنشره على موقعها الإلكتروني، وسيضمن التقرير طبيعة وموقع النشاط وطبيعة الحوافز وأسماء الشركاء أو المساهمين أو مالكي الشركة، وستلتزم الهيئة سنوياً بنشر قائمة الشركات المستفيدة من اراضي الدولة، في تقرير يتضمن غرض استخدام الأرض وطبيعتها وأبعادها وموقعها بدقة، وتقييم الخبراء، وأسماء الشركاء والمساهمين أو أصحاب الشركة.

وأوضحت الوزيرة، أن ميكنة الخدمات الاستثمارية ستتضمن التزام الهيئة بميكنة خدمات التأسيس وما بعد التأسيس للشركات والمنشآت الخاضعة للقانون وتوحيد إجراءاتها، مع تطبيق إجراءات التأسيس الإلكتروني دون غيرها فور تفعيلها بالهيئة.

وأشارت الوزيرة، إلى أن من مميزات قانون الاستثمار الجديد، إنشاء اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار وتشكيل أمانة فنية، وإعداد تقارير دورية بما تم في متابعة التنفيذ، ويتم عرضها على رئيس الأمانة الفنية، وعقد اجتماعات اسبوعية مع الجهات المعنية لتفسير كيفية تنفيذ القرارات الصادرة عن اللجنة، ووضع اطار مؤسسي للتأكد من تنفيذ القرارات وفقاً للجدول الزمني، وزيادة عدد الموضوعات التي يتم مناقشتها في الجلسة الواحدة.

وأكدت الوزيرة، أن الخريطة الاستثمارية ستعرض جميع الفرص الاستثمارية المتاحة للقطاعين العام والخاص، بالإضافة الى فرص الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكافة التفاصيل المتعلقة بالفرص الاستثمارية مثل حجم الاستثمار وأنواع العقود والموقع والمرافق المتاحة، وقدرة المستثمر على رؤية البنية الأساسية المتاحة والخدمات الحكومية، وكذلك الخدمات اللوجستية، وتحديد فرص الاستثمار في المشروعات الكبرى في المناطق (مثل المناطق الصناعية والاستثمارية والمناطق الحرة) وكذلك المحافظات الأكثر احتياجاً.

وذكرت الوزيرة، أن أول خطوات تفعيل قانون الاستثمار، ستتضمن بدء عمل مركز اتصالات الاستثمار، يليه اطلاق الخريطة الاستثمارية، ثم مجمع الخدمات الاستثمارية، يعقبه الارشيف الإلكتروني.